



محاوَر وحوار

الضمان الصحي الشامل في لبنان

بين الممكن والمرتجى

يُعتبر تحقيق الضمان الصحي الشامل مشروعاً طموحاً في لبنان، دونه عقبات كثيرة ليس أقلها جمود القناعات السياسية والتوجهات العامة للسلطة. علماً أن الدراسات العلمية تؤكد أن تكلفة هذا الضمان لن تتجاوز الـ ١,١ في المئة من الناتج المحلي. ونظراً لارتباط التأمين الاجتماعي بالأوضاع الصحية ككل فإن تحقيق أهداف التغطية الصحية الشاملة يتطلب إعادة النظر في هذه الأوضاع بصورة مسبقة أو متزامنة على الأقل.

الضمان الصحي الشامل في لبنان :

بين الممكن والمرتجى

**الضمان الصحي الشامل في لبنان :
بين الممكن والمرتجى**



المركز الاستشاري للدراسات والنوشتق The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار (حلقات نقاش سابقاً): سلسلة غير دورية تتضمن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومساائل إيمائية مختلفة.

عنوان الحلقة: الضمان الصحي الشامل في لبنان: بين الممكن والمرتجى
عُقدت الحلقة بتاريخ

إعداد: مديرية الدراسات الإيمائية

العدد: السابع

الطبعة: الأولى

القياس: ٢١/١٤

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٢ الموافق صفر ١٤٣٣هـ

حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتزي وورلد

أوتوتسترد الأسد - بناية الإماء غروب - الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

٧..... تمهيد

الجزء الأول

١٣..... النهوض بالقطاع الصحي وتحقيق التأمين الشامل

١٣..... أولاً- نص الدراسة

١٣..... - القواعد الثلاث للتأمين

١٤..... - تطوّر الحاجة إلى الاستشفاء

١٥..... - تطوّر الكلفة

١٧..... - جودة الخدمات

١٧..... - الجسم الطبي

..... - التوازن المالي

١٧..... - العدالة الاجتماعية

..... - العوامل المؤثرة

١٨..... - الحلول المقترحة

٢٠..... ثانياً- شرائح العرض البصري

الجزء الثاني

٥١..... تفعيل القطاع الصحي والتنسيق بين الهيئات الضامنة

٥١..... - تطور الإحصاءات

٥١..... - حق الإنسان بالضمان

٥٢..... - حسن الإدارة وتفعيل المستشفيات الحكومية

٥٢..... - الفروقات

٥٢..... - الرقابة على المستشفيات

- ٥٢.....الدواء.....
- ٥٣.....البديل المقطوع.....
- ٥٣.....الضمان الاختياري.....

الجزء الثالث

- ٥٧.....تعقيبات ومدخلات متفرقة.....
- ٥٧.....١- ضمان صحي شامل خلال ثلاث سنوات.....
- ٥٩.....٢- مسرح بلارقيب لتجار الدواء.....
- ٦١.....٣- كلفة التأمين الصحي الشامل تساوي ١ ر ١٪ من الناتج المحلي.....
- ٦٢.....٤- شفافية الأرقام والإحصاءات المعتمدة.....
- ٦٤.....٥- مدخلات متفرقة.....

تمهيد:

يعتبر تحقيق الضمان الصحي الشامل مشروعاً طموحاً في بلد كلبنان، حيث مازال أكثر من نصف مواطنيه المقيمين خارج أي نوع من التأمين الصحي الدائم والمستقر، وتوجد صعوبة في تمرير مشاريع إصلاحية أقل أهمية وأقل كلفة. مع ذلك، لا بد من طرح هذا الأمر من باب تنويع جدول أعمال النقاش الوطني في لبنان، ولإيضاح الجانب المستعصي منه. وهذه ليست المرة الأولى التي يطرح فيها هذا العنوان فقد طرح في مناسبات سابقة كان آخرها الاجتماع الذي ضم الأحزاب والقوى اللبنانية وممثلي النقابات والهيئات الاقتصادية عام ٢٠٠٨ برعاية وتنظيم من الاتحاد الأوروبي. وكانت إحدى أهم التوصيات التي خرج بها هذا الاجتماع التوصية بإقرار نظام صحي شامل يغطي كل المواطنين، يكون ممولاً من الموازنة العامة.

غير أن موضوع هذه الحلقة من سلسلة «محاوّر وحوارات» التي ينظمها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لا ينحصر في مسألة نظام التأمين الصحي الشامل، فحسب بل يذهب أبعد من ذلك ليتناول شجون وشؤون القطاع الصحي في لبنان وإمكانيات تطويره.

ومع الإقرار بضرورة بناء سياسات اجتماعية غير تمييزية في لبنان، ولا سيما منهم المقصيين والمهمشين والفقراء، فلا بد من مراعاة معياري العدالة والفعالية

في أي مشروع من هذا القبيل، بالإضافة طبعاً إلى إيجاد مصادر التمويل المناسب، فضلاً عن إصلاح الإطار المؤسستي .

غير أن موضوع التغطية الصحية الشاملة أو تطوير التأمينات الاجتماعية يطرح تساؤلات عدّة نستعرضها في ما يلي :

أولاً: حول واقعية الطرح. فهل بوسع لبنان في وضعه الاقتصادي والمالي والمؤسستي الراهن أن يستوعب هذا المشروع في هذه اللحظة بالذات، في الوقت الذي استعصت عليه حتى الآن مشاريع أقل تكلفة، كمشروع ضمان الشيخوخة فضلاً عن مشاريع سياسية مثل اعتماد النسبية في قانون الانتخابات التشريعية أو تحقيق اللامركزية الإدارية وغيرها؟ ..

ثانياً: مع التسليم بواقعية المشروع، كيف يمكن تمويله؟ هل ينبغي تمويله ضمن المعادلة القائمة حالياً، أي من قبل الدولة والعمال وأصحاب العمل؟ ومن ثم هل بوسع أصحاب العمل والعمال أيضاً في ظل الضائقة الاقتصادية وتراجع القدرة التنافسية تحمّل مشروع طموح من هذا النوع؟ وهل بوسع الدولة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها أن تمول مثل هذا المشروع؟ في محاولة الإجابة عن هذا النوع من التساؤلات، قد يكون دمج الصناديق المعنية بالتأمين الاجتماعي على اختلافها في مشروع موحد للتأمين الصحي الشامل، يتولى إدارته الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أحد الخيارات الممكنة. إذ إن هذا الدمج ربما يوفر ما يكفي لتغطية جانب لا بأس به من كلفة المشروع المشار إليه .

ومن هذه الخيارات أيضاً تغطية الكلفة مباشرة من الموازنة العامة. وذلك في إطار رزمة متكاملة الإصلاحات في القطاع الصحي والحد من تأثير عامل الاحتكار على الكلفة وتطوير النظام الضريبي ..

ثالثاً: آلية تنفيذ هذا البرنامج أو المشروع. هل يكون دفعة واحدة أم تدريجياً على مراحل؟ وهل تعتبر البطاقة الصحية مرحلة من مراحل تنفيذ هذا المشروع، أو يمكن القفز فوراً لإقرار مشروع التغطية الصحية الشاملة؟

وبمعزل عن موضوع تطبيق الضمان الصحي الشامل، فإن إصلاح القطاع الصحي، بما في ذلك إصلاح الإدارة الصحية وقطاع الدواء والتفاوت في التغطية والإنفاق الصحي بين منطقة وأخرى أو بين هذا القضاء وذاك، أو هذه المحافظة وتلك، يعتبر أمراً ملحاً ينبغي أن يجد مكانه على جدول الأعمال الوطني.

